Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science /special issue **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2023.icbauc22 **Pages: 278-287**

أدوات تنفيذ استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية

ا. م. د. عمر عبد الله عفتان
قسم القانون، كلية بلاد الرافدين الجامعة، ديالى، ٣٢٠٠١، العراق
dromarabdullah0@gmail.com

الملخص

أثبتت التحولات الجذرية الكبيرة قدرة تبوء الاتحاد الروسي الجديد مكاناً متميزاً في التفاعلات الدولية، وإن حضور روسيا القوي على الساحة الدولية، وإصرارها على خلق عالم متعدد الأقطاب، يرتكز على مقومات قوة حقيقية ويمكن ملاحظة عناصر هذه القوة في المجالات كافة الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن السمات التي تتصف بها الاستراتيجية الروسية، دور روسيا الجديد ، المشروط بالقدرات الاستراتيجية للبلاد ، في منافسة في آسيا وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة واستعادة روسيا لمكانتها كإحدى القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، والدعم السياسي الروسي للقضايا العربية، وأفاق التعاون في المجال الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، والذي يحقق مصالح الطرفين العربي والروسي.
الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية، المنطقة العربية، العلاقات الدولية.

Tools For Implementing the Strategy of The Russian Federation Towards the Arab Region

Asst. Prof. Dr. Omar Abdullah Aftan
Law Department, Bilad Alrafidain University College, Diyala, 32001, Iraq.
dromarabdullah0@gmail.com

Abstract

The great radical transitions demonstrated the ability of the new Russian Federation to assume a distinguished place in international interactions, and that Russia's strong presence on the international arena, along with its insistence on creating a multipolar world, is based on the elements of real power. The elements of this power can be observed in all economic, political and security fields, and among the features It is characterized by the Russian strategy, and its fairness to building the foundations of the nation-state and reforming the economic situation, and that the new Russian role that the country's strategic capabilities allow is within the borders of Asia, Europe and the competition of the United States of America. Russia's restoration of its position as one of the major active powers in the international system, as well as the Russian political support for Arab issues, prospects for cooperation in the economic, military and technological field, which serves the interests of the Arab and Russian parties.
Keywords: The Russian Federation, The Arab region, International relations.

المقدمة

أدت السياسة الخارجية لروسيا مؤخرا إلى تغيير ملحوظ في نهجها الخارجي مقارنة بما كان عليه في التسعينيات.تلعب روسيا دورا نشطا في الساحة الدولية ، وتتخذ موقفا واضحا بشأن عدد من القضايا ، وفي العقيدة العملية ، يعد هذا خروجا عن دور لاعب ثانوي بالنسبة إلى لاعب رئيسي آخر في النظام الدولي، وقد ساعد ذلك على تحقيق درجة أكبر من الاستقلال في السياسة الخارجية وتحقيق المصالح الوطنية دون مواجهة مع الدول الأخرى.الدبلوماسية الروسية ، التي سعى بوتين إلى تحقيقها ، هي تحسين العلاقات مع العرب بطريقة تساعد روسيا على تقليل الضغوط السياسية والأمنية الغربية ، وحل المشكلات من خلال الحوار والمشاورات ، وتوفير الظروف المواتية للمساعدة الاقتصادية الغربية ومواصلة الخطط بعيدة المدى في إعادة توجيه الاقتصاد الروسي وتتطابق وجهة نظر روسيا الاتحادية مع المنطقة العربية في الكثير من الأمور والقضايا خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والعمل على زيادة التعاون من خلال اللجان المشتركة ضمن مجلس الأعمال الروسي – العربي، إن رغبة روسيا في المنطقة العربية تستند إلى حد كبير إلى معايير الاهتمام ، ويمكننا القول إنها تتمتع بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي ، بالإضافة إلى إيجاد توازن مع جميع الأطراف في المنطقة ، وإثبات دورها كدولة كبيرة وموثوقة ، واستعادة مكانتها نتيجة للعوامل البشرية والمادية ، فضلا عن امتلاك الأسلحة النووية . weapons.Itستكون قوة عظمى مؤهلة قادرة على لعب دور عالمي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التركيز على استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية من الناحية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

مشكلة البحث: تمثل المنطقة العربية على الدوام نقطة اهتمام القوى الكبرى لما تمتلكه هذه المنطقة من مقومات جيواستراتجية وطبيعية، الأمر الذي دفع القوى الكبرى للتنافس لإحداث موجة من التحولات السياسية والاقتصادية في العديد من الدول العربية.

والسؤال الرئيس هو: ما هي ابعاد استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية، وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

١) ما هي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية.

٢) ما هي أبرز ملامح الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية.

هدف البحث: تسليط الضوء على استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية، في إطار التطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة التي تفرض نفسها على المسرح العالمي، حيث إن المنطقة العربية تعد من أبرز المناطق التي تمتلك مصادر الطاقة، إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والدينية والحضارية.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية، والعلاقات الجيدة بين الطرفين منذ سنين طويلة وفق المصالح المتبادلة على كافة المستويات في إطار التوازن الدولي.

منهجية البحث: يعتمد البحث على منهج المصلحة الوطنية والذي يعد أحد الاقترابات الرئيسة في مجال العلاقات الدولية، وتمثل المصلحة الوطنية المحرك الرئيس في صياغة استراتيجيات وتوجهات الدول وهي بشكل أو بآخر تعبير صريح عن مصلحة الدولة القومية، وتتغير وفقاً لمصالح الدول.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الأداة السياسية، وتطرق المبحث الثاني إلى الأداة الاقتصادية، وأشار المبحث الثالث إلى الأداة العسكرية، ثم الخاتمة.

المبحث الأول
الأداة السياسية

كانت السياسة الروسية غير ناشطة في عهد "يلتسين" لعدم وضوح الأهداف ونقص في الوسائل، إلا أن هذا الحال تغير بمجرد وصول بوتين للسلطة حيث بدأ بالعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد السياسي الداخلي بدأ بتحقيق الإستقرار للداخل الروسي وذلك بترسيخ الديمقراطية، وتقويم أداء النظام ومحاربة الفساد في قطاع المال والسياسة. أما على صعيد السياسة الدولية والإقليمية فقد اعتمدت الإستراتيجية الروسية على الواقعيـة السياسية والنشطة في المناطق التي لها فيها مصالح، أو تعدها تهديدا لأمنها القومي [١]

وتتميز روسيا بالقدرة الدبلوماسية (المكانة الدولية) حيث تعتبر روسيا الإتحادية هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق فاحتفظت بالمقعد الدائم بمجلس الأمن لدى الأمم المتحدة وحق استخدام الفيتو، وعضوية مجموعة الدول الثمانية وكذلك (١٤٤) سفارة على مستوى العالم وبعد عام ٢٠٠٠ عززت الرؤية الروسية الجديدة من قدراتها الدبلوماسية للحد من دور حلف شمال الأطلسي، والاستفادة من انفتاح الغرب دون تشكيل أحلاف للوصول إلى مصالح مشتركة، مع التوسع في التوجه للشرق ووسط أسيا لتكوين أحلاف قوية، دولة قائدة بمجموعة البريكس وشنغهاي[٢] .

ولقد انخرطت روسيا في قضايا الشرق الأوسط عن طريق بناء علاقات ثنائية مع دول المنطقة، سعت من خلالها إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية. توطدت أركان علاقتها بشكل كبير مع إيران وتركيا وسوريا، وكونت علاقات تفاهم مع كل من إسرائيل والدول العربية الشرق أوسطية وظهر ذلك من خلال الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات. ويشغل الوطن العربي حيزاً واسعاً من الاهتمامات الإستراتيجية الروسية، فالوطن العربي يعاني كثيرا من المشكلات التي تتيح لروسيا لعب دور مؤثر على الساحة الدولية، فهناك القضية اليمنية والقضية الأولى وهي الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية إرهاب داعش، والوضع الليبي وهذه كلها تدعم دور روسي فاعل، ولقد انتهجت روسيا سياسة القوة الناعمة، لكسب التأييد للموقف الروسي من القضايا العربية، ودعم وتفهم سياستها في هذا الشأن مثل موقفها من الأزمة السورية وعلاقتها بإيران، كما أن الدبلوماسية الروسية تفاعلت مع الرأي العام العربي الذي يعد أن الولايات المتحدة مسؤولة عما يجري في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وكذلك تحدي موقف الولايات المتحدة في بعض القضايا العربية مثل قضية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين. كما أكدت أن السياسة الروسية تختلف عن سياسة الولايات المتحدة والغرب في تعاملها مع الإسلام وأن روسيا تفرق بين الإسلام والاسلام السياسي [٣]، وهي تسعى لأن تكون وسيط نزيه في أي خلافات عربية داخلية إن طلب منها القيام بهذا الدور.

وعلى جبهة العلاقات الإسرائيلية الروسية، فإن العلاقات تطورت بينهما بشكل ملحوظ في عهد بوتين فقد عمل على تقوية وتحسين الروابط الاقتصادية والإستراتيجية مع إسرائيل. لكن على مستوى الصراع مع العرب لم يتغير شيء كثير، فموقف روسيا من الصراع العربي الإسرائيلي هو نفسه منذ عهد الإتحاد السوفييتي فقد اعترفت روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أنها تعلن أنها ضد الاستيطان، ورغم وجود خلافات في بعض المواقف السياسية مثل ملف العلاقات الروسية الإيرانية، وكذلك موقف روسيا من حركة حماس إضافة لموقفها من حزب الله اللبناني إلا أن العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما متماسكة وقوية [٤].

تتمثل إحدى استراتيجيات روسيا في المنطقة العربية في دعم هيكل الدولة والحكومة الحاليين من التدخل الخارجي والتمردات الداخلية ، والتي يتم استبدالها فقط بالوسائل الدستورية ومؤسسات الدولة ، وليس بالانتفاضات الجماهيرية.روسيا ، التي تدافع عن أراضيها الرئيسية وتفتح شراكات جديدة في المنطقة العربية ، رأت في ذلك بديلا يمكن للمنطقة العربية الاعتماد عليه بدلا من سياسة الغرب الفاشلة.

تتميز علاقات روسيا مع الهياكل الحكومية وغير الحكومية في المنطقة العربية بشكل أساسي بعلاقات متبادلة المنفعة ، لأن هذا النوع من العلاقات واضح في العلاقات مع مصر ، التي تدعم سوريا الموحدة بطريقتها الخاصة وبالقدرات المتاحة[٥]. بالإضافة إلى ذلك ، قد تهيمن على العلاقات بين روسيا ودول المنطقة العربية عقبات تعيق وجهات النظر المختلفة حول قضايا ومصالح معينة. لكن هذا لا يمنعها من البحث عن نقاط التفاهم والفوائد المتبادلة.

ربما ليس لدى روسيا استراتيجية إقليمية محددة بوضوح في هذه المنطقة ، لكن أفعالها تشير إلى تطبيق استراتيجية عامة تهدف إلى التطوير المستمر للمصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، حيث يضعفها الأعداء المحتملون ، فهذه منهجية قائمة على الفرص والموارد ، وتقليل الفرص والموارد القادمة إلى روسيا ، ونقص الفوائد ، والعكس صحيح[6]
.

جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا بمثابة مفاجأة للمجتمع السياسي الغربي ، حيث لم تكن أهدافه ومصالحه واضحة بما فيه الكفاية في ذلك الوقت ، وبالنسبة للعديد من المراقبين الغربيين ، قد لا يبدو التدخل في هذه المنطقة استراتيجية محددة ، بل تدخلا انتهازيا بحته

وفي خطابه الـ٧٠ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تحدث بوتين عن احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤونها.اتخذ بوتين هذا النهج كبديل لسياسة التدخل الغربي المتهورة.[٧] لتعزيز نهج روسيا ، عرضت صفقات اقتصادية دون المطالبة بأي من الإصلاحات السياسية التي دعت إليها أو طالبت بها الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى.

كما تدرك روسيا أن طاقة الغرب قد استنفدت بسبب الحروب في العراق وأفغانستان وأن الغرب لا يريد التدخل العسكري في سوريا.هذا يسمح لروسيا بفرض سيطرة جزئية على المنطقة.على سبيل المثال ، سيؤثر بيع روسيا لأنظمة الدفاع الجوي المتقدمة لمصر والسعودية على خيارات السياسة الغربية ويعقدها [8] .

يتضح من التدخل الروسي في سوريا أن موسكو مصممة على مواصلة تدخلها في المنطقة العربية ، وعلى الرغم من أن الدوافع الرئيسية للسياسة الروسية والنفوذ والعلاقات التجارية والاستقرار لم تتغير ، فإن مصالح موسكو في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية آخذة في التوسع.

وتتحرك روسيا سياسياً / دبلوماسياً من خلال الآتي:

١) **وزارة الخارجية:** بحكم مسئوليتها عن قيادة السياسة الخارجية الروسية حيث شهدت السنوات الأخيرة عودة روسيا كقوة كبرى فاعلة تسعى بخلق نظام دولي قائم على العدالة والتوازن ورفض للنظام العالمي الأحادي القطبية.

٢) **الديوان الرئاسي:** بما يضمه من إدارات متخصصة في كافة المجالات إضافة إلى احتواءه على معهد العلاقات الدولية الذي يتخرج فيه أجيال من الدبلوماسيين الروس، كما يضم الديوان عدداً من منظري السياسة الخارجية الروسية ومنهم كمثال (ألكسندر دوجين) مهندس البوتينية الجديدة حسبما تصفه وسائل الإعلام.

٣) **مجلس الدوما:** من خلال تبنيه لقرارات داعمة لتوجه الرئيس الروسي الإيجابي تجاه قضايا التعاون العربي الروسي في كافة المجالات.

٤) **سفارات وقنصليات روسيا الإتحادية في الدول العربية:** هي أليات هامة لتنفيذ الإستراتيجية الروسية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية.

٥) **مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية والسياسية الروسية:** حيث تقدم هذه المراكز رصداً وتحليلاً عميقاً للأوضاع الراهنة وتبني إستراتيجيات وسيناريوهات لمستقبل العلاقات بين الطرفين [٩]

٦) **مجلس الأمن:** من خلال استخدام حق الفيتو حيث نجحت روسيا في وقف عدد من القرارات الرامية لإدانة الرئيس السوري وبقيت داعمة لتماسك سوريا ضد مخططات التقسيم كما تواصل دعمها لدول المنطقة في مجال الحرب على الإرهاب ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني
الأداة الاقتصادية

وتعد هذه الأداة واحدة من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها روسيا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فقد تراجع استخدام الأداة العسكرية في العالم لصالح الأداتين الاقتصادية والسياسية، بعد أن ثبت للمجتمع الدولي أن استخدام القوة العسكرية ليس الحل الأمثل لكثير من المشكلات، بل إن كلفته أكبر وضرورة أكثر والفائدة المرجوة منه غالباً أقل وتعد القوة الاقتصادية للدول المتمثلة بما تملك من إمكانيات اقتصادية هي الأداة الأهم من بين أدوات السياسة الخارجية للدولة في تعاطيها مع النظام العالمي. إن المؤشر الأساس الذي يوضح تفاوت الدول في قوتها وإمكاناتها يعود إلى ما تملك من قدرات اقتصادية بدرجة أساسية، وليست كل الدول مؤثرة في هذا الجانب [١٠]، ويخضع استخدام الدولة للأداة الاقتصادية لما تملكه هذه الدولة من ميزات اقتصادية، ويختلف استخدام الأداة الاقتصادية حسب الغاية والهدف المرجو منها. وقد تعارفت الدول في علاقتها أن هذه الأداة تستخدم إيجاباً أو سلباً فقد تستخدمها الدولة بشكل سلبي على هيئة عقوبات اقتصادية تفرضها دولة أو مجموعة دول، على دولة أخرى، مثل العقوبات الاقتصادية بأشكالها المختلفة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الدول مثل إيران وكوريا الشمالية وكذلك ضد روسيا [١١]، وذلك لحمل الدول المعاقبة على القيام بفعل أو الامتناع عن فعل ما.

قطاع الطاقة هو أساس الأمن القومي لروسيا في مفهومها الشامل وأداة مهمة لنفوذ السياسة الخارجية لروسيا ، النفط والطاقة العالمية يشمل قطاع الطاقة في روسيا كلا من النفط والغاز الطبيعي والفحم ، وروسيا هي واحدة من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة ، ولديها ٧ أكبر احتياطيات نفطية في العالم ، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ٢ كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية ، والتي تمثل حوالي ٪ من صادرات النفط العالمية. [١٢]، كما أنها أكبر دولة في العالم من حيث

احتياطيات الغاز الطبيعي ، والتي تقدر بنحو ١١,٧ ٪ من الاحتياطيات العالمية ، وتنتج روسيا بشكل أساسي حوالي ٠ مليون طن من الفحم سنويا للاستهلاك المحلي ، خاصة في الصناعة. تمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أكثر من نصف الصادرات الروسية ، وتمثل إيراداتها أكثر من ٪ من عائدات روسيا بالعملة الصعبة.

نظرا لأهمية قطاع الطاقة وقدرته على البقاء ودوره في الاقتصاد الوطني لروسيا ، سعت الحكومة الروسية إلى احتكار فرص هذا القطاع والانتقال إلى اقتصاد السوق من أجل التحكم في أسعاره.

لفهم تأثير الأدوات الاقتصادية الروسية على السياسة في الشرق الأوسط ، نحتاج إلى معرفة الموارد الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على هذه السياسة. تمتلك روسيا أكبر احتياطيات معدنية في العالم ، بما في ذلك الفحم والحديد والفوسفور والبوتاسيوم والنفط (٣٠٪) من الاحتياطيات العالمية والغاز (١٣ ٪) من الاحتياطيات العالمية[١٣] وهي رابع أكبر منتج للنحاس في العالم. كان لهذا المصدر المتنوع للموارد قاعدة صناعية وزراعية تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

أصبحت روسيا أكبر منتج للنفط في العالم منذ عام ٢٠٠٦ م والثانية في تصديره والدولة الأولى في العالم في إنتاج وتصدير الغاز، ولديها أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي (٣٥%) من الاحتياطي العالمي، والسادسة عالمياً في احتياطات الذهب (١٤١٥ طن) عام ٢٠١٦، والعملة الصعبة (٣٩٠) مليار دولار في أبريل، ٢٠١٦م، وأصبح الناتج المحلي الاجمالي (١,٢٨٣) تريليون دولار عام ٢٠١٦ وهي تعد بالمرتبة السابعة على العالم من حيث القوة الشرائية وأكدت سياسة (بوتين) الاقتصادية رؤيتها بالآتي[١٤]:

- تخفيف الأعباء الضريبية وهو ما ساهم في ارتفاع مجموع التحصيلات الضريبية.
- خصخصة قطاع من نصاب الدولة في الشركات لدفع المبادرات الخاصة وعدالة التنافسية.
- رفض فكرة الاستغناء عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أثناء فترات التحول لأليات السوق.
- تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي بمجموعة من الصناعات وعدم الاعتماد على النفط والغاز فقط وبخاصة عقب خفض أسعار النفط والغاز الذي أثر سلباً على اجمالي الدخل القومي لروسيا.
- زيادة الانفاق على البحث العلمي وربطه بشركات إنتاجية.

وفي اطار سعي روسيا لاستعادة نفوذها الاقتصادي في المنطقة العربية والعالم اهتم بوتين بالصناعات المختلفة، وتم تطوير صناعات النفط والغاز وكذلك الصناعات العسكرية، ونشط سوق بيع السلاح حتى احتل المرتبة الثانية عالمياً في تجارة الأسلحة [١٥] وبلغت التبادلات التجارية المختلفة الروسية مع بعض دول الشرق الأوسط إلى أرقام كبيرة، حيث وصل التبادل التجاري بينها وبين تركيا (٣٥) مليار دولار لكنه انخفض بعد ذلك إلى (٢٥) مليار دولار عام ٢٠١٩ ويسعى الطرفان الى رفع قيمة التبادل التجاري الى (١٠٠) مليار دولار، وقد شملت التبادلات بشكل رئيسي مشاريع الطاقة والتسليح إضافة لقطاع السياحة.

يعتبر التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران هو الأهم من بين دول الشرق الأوسط، فالمصالح المتبادلة والعوائد المادية المباشرة التي تعود على روسيا جراء التعاون مع إيران وخاصة مبيعات السلاح والتي أعلن أن هناك طلبات عقود التسليح وصلت عام (٢٠٢٠) الى (١٠) مليار دولار [١٦].

أما بخصوص العلاقات الاقتصادية الروسية الإسرائيلية، خلال عام (٢٠١٥) وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل إلى (٣٥,٢) مليار دولار، بتراجع نسبته (٣١%) عن عام (٢٠١٤)، ويرجع السبب الرئيس إلى انخفاض معدل صرف الروبل مقابل العملة الأمريكية. وتشمل الصادرات الروسية إلى إسرائيل (٣٧%) من الألماس الخام (٣٦%) من الوقود الخام، ومنتجات بترولية، أما ما تستورده من إسرائيل فيصل من (٢٤%) من الخضروات.

لقد قام بوتين بإصلاحات اقتصادية، نجحت في فتح أسواق المنطقة لمنتجاتها من البضائع المختلفة والأسلحة وخاصة لإيران ومصر والسعودية وإسرائيل وسوريا. تعتمد روسيا اقتصاديا على النفط والغاز بشكل كبير، وقد ساهم هذان المصدران بالإضافة إلى ما تملكه من خبرات في مجال الطاقة والفضاء والصناعات العسكرية بإنعاش الاقتصاد الروسي والذي يفتح مجالاً للتعاون مع دول الشرق الأوسط وخاصة في الخليج العربي والعراق وليبيا ومصر وقطر وإيران للتأثير في ملف الطاقة العالمي[١٧] ، ويشكل الشرق الأوسط وسطاً ملائماً يمكنها النجاح باستخدام الأداة الاقتصادية في تعاملها مع دوله، كون تلك الدول ليست متقدمة صناعياً، وتعتمد بشكل رئيس على الاستيراد ، في الفترة التي سبقت بداية الثورة العربية ، طغى الوجود الاقتصادي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى حد كبير على وجود روسيا في المنطقة ، باستثناء الشراكة الاقتصادية القوية بين إيران وتركيا ، كان التعاون التجاري والاستثماري بين روسيا والشرق الأوسط محدودا ، لذلك كانت هناك حاجة إلى جهود كبيرة للتنافس مع الغرب في الشرق الأوسط ، خاصة في

المجالات التي لا تتعلق بالطاقة والأسلحة. لقد مر الكثير من الوقت منذ ذلك الحين [18].

تفتقر روسيا إلى القوة الاقتصادية المؤثرة في الشرق الأوسط، وحجم الاستثمارات صغير، باستثناء إيران وتركيا، لذلك إذا قررت الاعتماد على الأدوات الاقتصادية ، فستصبح لاعبا مؤثرا في القضايا الإقليمية ، واستخدام هذه الأداة بطريقة سلبية يمكن أن يسبب ضررا كبيرا لروسيا. الاقتصاد الروسي من ناحية أخرى، إذا لم تقدم روسيا المساعدة الاقتصادية لحكومات المنطقة أو لم تقدم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية ، كما هو الحال في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الكبيرة ، فإن التأثير الاقتصادي في المنطقة يتناقص [١٩] علاوة على ذلك ، فإن وجود الاقتصاد الروسي في المنطقة يعتمد إلى حد كبير على قطاع الطاقة ، والذي يعد في معظم الحالات منتجا ومصدرا للطاقة. لذا فإن التعاون محدود بسبب التكنولوجيا المعنية وهذه التكنولوجيا لديها العديد من الخيارات العالمية ومصادر الأسلحة.

يعد تعزيز وحماية المصالح الاقتصادية لروسيا في الوطن العربي أحد الأهداف الأكثر أهمية لسياسة موسكو في المنطقة، حيث أن التفاعل الاقتصادي بين روسيا ودول المنطقة العربية أخذ في الازدياد بقيادة القوى الروسية، وتشكل الاستثمارات في المنطقة العربية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الإقليمية جزءاً من جهود روسيا لبناء اقتصاد ضد العقوبات [٢٠].

وتتمتع روسيا بمصالح اقتصادية وتجارية كبيرة في قطاع الطاقة في المنطقة العربية، بدءاً من الطاقة النووية إلى طاقة النفط والغاز، ويرجع ذلك إلى ما تمتلكه من شركات وأسواق رئيسة للمستهلكين والعملاء وحقول نفط في بعض دول المنطقة، ويستند نهج موسكو العملي تجاه الخليج - وخاصة المملكة العربية السعودية – إلى الرغبة في زيادة أسعار النفط العالمية، حيث تسعى روسيا إلى تثبيت أسعار النفط ثم زيادتها في سبيل الحفاظ على نفقات الدولة ومعدلات نموها.

وتتحرك روسيا اقتصاديا من خلال الآتي:

١) **وزارة التنمية الاقتصادية:** أعطى الاقتصاد الروسي اهتماما بالغاً بتنمية علاقات اقتصادية تزيد معدلاتها باضطراد مع دول المنطقة وتكفي الإشارة إلى نشاط شركات روسية عملاقة دخلت معترك الاستثمار والمشاريع في المنطقة العربية ومنها شركات مثل (جازبروم)، (ولوك أويل)، (غازبروم)، ومؤسسة السكك الحديدية، والشركة الروسية الموحدة للكهرباء. وتُعد روسيا أحد أكبر عشرة اقتصاديات في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي والسادسة من حيث القدرة الشرائية كما تشارك في إثنتي عشرة تكتلا اقتصاديا عالميا.

٢) **وزارة الصناعة والتجارة:** تعد الدول العربية شريكاً إستراتيجياً لروسيا في المشاريع الاقتصادية إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما لعام ٢٠١٦ حوالي (٤٨) مليار دولار، واحتلت مصر المرتبة الأولى وبحجم تبادل بحوالي (٥) مليار دولار تلتها الجزائر بحجم (٤) مليار دولار تقريباً وبعدهما حلت الإمارات العربية بحوالي (٢,٢٥) مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري للسعودية مع روسيا حوالي (٥٠٠) مليون دولار وللعراق ما يقارب المليار دولار، فيما تراجع الحليف القديم ليبيا بعد الثورة إلى مستوى تبادل تجاري يقارب (٧٣) مليون دولار.

٣) **وزاره الزراعة:** تحولت روسيا من مستورد للحبوب الى ثالث أكبر مصدر لها حيث بلغ محصول عام ٢٠١٦ حوالي (١١٥) مليون طن تصدر منها روسيا أربعين مليون طن وبلغت عوائد صادراتها من الحبوب عشرين مليار دولار عام ٢٠١٥، وهو ما يفتح المجال بتعاون زراعي متزايد مع دول المنطقة [٢١]

٤) **وزارة الطاقة:** كانت روسيا هي صاحبة أكبر احتياطي من الغاز ورابع أكبر منتج عالمي للطاقة النووية وثالث أكثر منتج للكهرباء وخامس أكبر منتج للكهرباء المتجددة، فان روسيا أولى دول العالم في إنتاج الطاقة وتصنيع المفاعلات النووية للأغراض السلمية حيث تتعاون مع مصر في هذا المجال بإسهامها في مشروع منطقة الضبعة بمصر، وهي الثانية في إنتاج النفط، كما تواصل نهجها الداعم في إقامة علاقات ناجحة مع دول الخليج لتعزيز أوجه التعاون البناء في قطاعي النفط والغاز بما يشمل استخدام التقنيات وتبادل المعلومات والخبرات.

٥) **المجلس العربي الروسي للأعمال:** هو أحد الكيانات الرامية لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع الجانب العربي وأسس المجلس ثمانية عشر مجلسا للأعمال بين روسيا وعدة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع انضمام أكثر من (٥٠٠) شركة كبرى ومتوسطة، الى عضوية المجلس بما في ذلك عدد من البنوك المهتمة في إقامة علاقات تعاون مع الدول العربية [٢٢]

٦) **منتدى التعاون العربي الروسي:** تم توقيع مذكرة تعاون بين جامعة الدول العربية وروسيا لإقامة منتدى التعاون العربي الروسي

في القاهرة عام ٢٠٠٩ م، تتضمن مجالات وأشكال التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والاستثمار فضلاً عن التعاون العلمي والثقافي، وعلى أثر ذلك، تم اطلاق الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي الروسي في موسكو ٢٠١٣، ويقوم المجلس بإقامة مجالس أعمال ثنائية وتنظيم جلسات ولقاءات ومنتديات أعمال في روسيا والبلدان العربية وإقامة اتصالات مباشرة بين رجال الأعمال الروس والعرب للعمل على تحليل ونشر المعلومات.

٧) **الشركات الكبرى الفاعلة اقتصادياً:** خصوصاً في مجال الطاقة ومنها كمثال (لوك أويل، غاز بروم، روس آتوم) وبخاصة أن روسيا أكبر منتج للنفط وأنها تملك ثاني أكبر احتياطي من النفط وهي الأولى في انتاج وتصدير الغاز والأولى من حيث الاحتياطي في الغاز بنسبة (٣٥٪) [٢٣]

٨) **اللجان الاقتصادية الروسية:** اقامة تبادل تجاري مع الدول العربية كل على حدة وذلك في مجالات الاستثمار والنقل والسياحة والطاقة.

المبحث الثالث
الأداة العسكرية

تلجأ الدول لهذه الأداة كواحدة من أدوات تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، فتعد الأداة العسكرية وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي إلى واقع ملموس، معتمدة في استخدامها على ما يتوافر للدولة من قدرات عسكرية وتكنولوجية، يمكن لها استخدامها في مواجهة دولة أخرى في حال فشل البدائل الأخرى، وليس بالضرورة استخدام القوة العسكرية فعلياً حتى يمكن القول أن الدولة توظف قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، فقد يكون منع الأطراف الأخرى من القيام بأي تحرك عسكري ضدها هو شكل من أشكال التوظيف للأداة العسكرية وهو ما يعرف بالردع. وكلما زادت الإمكانيات والقدرات العسكرية للدولة عزز ذلك من رجاحة وسائلها الدبلوماسية ومنحها خيارات أكبر وأوسع، وكلما تراجعت القدرات العسكرية ضعفت الوسائل الدبلوماسية [٢٤]

تمتلك روسيا قدرات عسكرية تقليدية ونووية كبرى، حيث تحتل روسيا الإتحادية المرتبة الثانية على العالم من حيث القوة العسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد القوات المسلحة (١,٠٣٧) مليون عسكري في حين بلغ إجمالي الإنفاق العسكري للعام ٢٠١٥ (٨٧) مليار دولار الرابعة عالمياً وهو ما يعادل (٥،٨%) من الناتج المحلى الإجمالي، وذلك بعد أن سيطرت روسيا على شبة جزيرة القرم وضمتها إليها على الرغم من الرفض والعقوبات الدولية، وتعد روسيا ثاني مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة وتستحوذ على (٢٦%) من السوق العالمي للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة (١٤,٥) مليار دولار مبيعات ٢٠١٥.

ويصنف اللجوء للأداة العسكرية أعلى مراحل الصراع والوسيلة الأخيرة في العصر الحالي وفي ظل تطور أدوات وتقنيات الحروب وإنتاج الأسلحة الذكية ذات المديات البعيدة وقدرات التدمير العالية مضافاً إلى ما سبقه من أسلحة الدمار الشامل أصبح استخدام القوة العسكرية لا يشكل خطراً على أطراف النزاع فقط، ولكن على العالم ككل، نظراً لخطورة هذه الأسلحة ونتائجها التدميرية العالية [٢٥].

ورثت روسيا عن الإتحاد السوفيتي ترسانة عسكرية ضخمة، وقدرات نووية كبيرة ومخزونا نوويا ضخما، وتكنولوجيا عسكرية متطورة، وهي تعتمد على هذه القدرات كوسيلة تهديد وردع. وأنها تمتلك تكنولوجيا فضائية متقدمة ومنظومة صواريخ بعيدة المدى يصعب التصدي لها.

إن شعور روسيا بأن أمنها القومي مهدد وحاجتها للعودة للساحة الدولية كقوة عظمى دفعها لاستخدام الأداة العسكرية بشكل مباشر في سوريا عام ٢٠١٥ وقبل ذلك في جورجيا عام (٢٠٠٨)، وقد كان استخدام روسيا لهذه الأداة أثراً واضحاً في حماية أمنها القومي ومؤشراً بعودتها كقوة كبرى على الساحة الدولية لا يمكن تجاهلها. فيما أظهر اختبارها لأحدث صناعتها العسكرية في الحرب مدى التحديث والتطور التكنولوجي في المجال العسكري، والذي أثار اهتمام الدول التي تحتاج لاستيراد السلاح من روسيا وكذلك الدول التي تقف على الطرف المقابل مثل الولايات المتحدة الأمريكية [٢٦].

وترغب روسيا في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، خاصة في مجال التسليح، لتدعيم إمكانياتها التنافسية اقتصادياً وسياسياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر روسيا ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم، وكذلك في مجال الطاقة، وتحتاج لمزيد من مشروعات التعاون التجاري والتكنولوجي، ولا شك أن مثل هذه العلاقات تحقق لروسيا قيماً مضافة اقتصادية وسياسية تمكنها من استعادة دورها الإقليمي والدولي.

وقد حققت شركات الأسلحة الروسية لإنتاج السلاح عام ٢٠١٨ إجمالي مبيعات يقدر بـ ١٩ مليار دولار. حيث ارتفعت بنسبة ٢٥% عن العام السابق ٢٠١٧، كما صدر عن "روس أبورون إكسبورت" الشركة المسؤولة عن إدارة صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية [٢٧]، أن حجم حجوزات طلبياتها تجاوز مستوى (٥٠) مليار دولار ومما لا شك فيه أن الصعوبات الاقتصادية الرئيسية والتي يتمثل أبرزها في العقوبات الأمريكية التي واجهتها روسيا عام ٢٠١٦ ساهمت في حدوث تباطؤ في معدل الزيادة في مبيعات الأسلحة للشركات الروسية.

إن استخدام الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية في السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط تتداخل، واستخدام القوة العسكرية باستثناء الحالة السورية محدود وإن كانت تهدد بها علماً أن روسيا تعتمد على الجانب السياسي بالتعامل مع الدول التي تربطها بها مصالح بشكل كبير وإن كان بوتين يستخدم الدبلوماسية والقوة العسكرية بشكل متفاوت بالدرجة والأسلوب، أما استخدام الأداة الاقتصادية فهو محدود لأن قدرات روسيا الاقتصادية ليست بمستوى قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وإن كانت توظف هذه الأدوات للدرجة التي تخدم مصالحها.

كما تبذل روسيا جهوداً مكثفة لاستعادة دورها كمورد للأسلحة يمكن أن تعتمده الحكومات العربية، حيث تعتبر المتاجرة بالأسلحة وبيعها للدول العربية أكبر غنيمة من الممكن أن تسلبها روسيا من قبضة الولايات المتحدة، خاصة بعد عجز الأخيرة عن التأثير على أحداث الربيع العربي، وعجزها عن تحدي التدخل الروسي في سوريا [٢٨].

وتتحرك روسيا عسكرياً من خلال الآتي:

١) **وزارة الدفاع:** تمتلك روسيا قوة عسكرية تقليدية هائلة كماً وكيفاً وانتشاراً وتصنيعاً وانفاقاً وهو ما يدعم مد الجسور مع المنطقة عبر المناورات والتدريبات المشتركة ودعم القدرة العسكرية.

٢) **مجلس الأمن الروسي:** بوصفه أحد الأجهزة المعنية بسياسة روسيا الخارجية والدفاعية ذات التأثير على الأمن القومي الروسي.

٣) **جهاز الاستخبارات الخارجية:** يؤدي دوراً بالغ الأثر في مجال تبادل المعلومات مع نظرائه من الأجهزة الاستخباراتية في المنطقة.

٤) **مكاتب الملحقين العسكريين:** تسهيل الإجراءات المطلوبة بدول المنطقة العربية لإجراء التدريبات المشتركة وكذلك صفقات الأسلحة وتدبير قطع الغيار اللازمة والصيانات المطلوبة.

٥) **معارض السلاح الروسية:** لفتح أسواق جديدة للسلاح الروسي في المنطقة حيث ان روسيا أكبر ثاني مصدر للسلاح في العالم وتستأثر في (٢٦%) من اجمالي مبيعات الاسلحة حول العالم بعائد اقترب من خمسة عشر مليار دولار عام ٢٠١٥ [٢٩].

٦) **شركة روس أبورون إكسبورت:** وهي وكيل الدولة الحصري في مجال تزويد السوق العالمية وتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية التي ينتجها المجمع الصناعي العسكري في روسيا الاتحادية.

٧) **جهاز الأمن الفيدرالي:** هو أداة فعالة لتنفيذ السياسة الروسية كشريك في مجال مكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة والجرائم العابرة للحدود.

الخاتمة

تمتلك روسيا رصيداً تاريخياً وحضارياً عميقاً بالمنطقة العربية وتأثيراً بالغاً وقد ظهرت بمواقفها السياسية الداعمة للقضايا العربية كشريك وحليف للعديد من دول المنطقة وكذلك مشاركتها التنموية، وما قدمته للمنطقة بمساهمتها في قيام العديد من المشاريع الصناعية العملاقة في كثير من الدول العربية، فمشاريع البنية الأساسية للعديد من دول المنطقة العربية لا زالت تحمل العنوان الروسي منذ خمسينيات القرن الماضي مما يساعد على تشكيل رؤية تاريخية لشعوب الدول العربية بأن روسيا دولة صديقة وتساعد حلفائها مما يعتبر نقطة ارتكاز هامة للرؤية الروسية وجسر ثقة مع الشعوب العربية لإعادة بناء علاقات روسيا مع المنطقة العربية.

بعد تراجع قدرات روسيا وانهيار كل مقومات الدولة، تمكنت روسيا خلال السنوات الماضية من إستعادة قدراتها العسكرية والتكنولوجية وزيادة مكانتها الدولية كدولة قائدة في العديد من التحالفات العسكرية والإقتصادية، مما مكنها من امتلاك آليات تنفيذ لأهدافها وتحقيق مصالحها على مستوى العالم بما في ذلك المنطقة العربية، ولكن باستراتيجية جديدة وبرؤية وأولويات مختلفة حيث لا تطمح الى مناوئة الولايات المتحدة الأمريكية وإنما تكتفي بإنهاكها فقط في بعض الملفات وملئ الفراغ في البعض الأخر وكشريك في

أغلبها لتحقيق صورة من التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى حماية مصالحها وأمنها القومي بمفهومه الواسع.

وتتعدد الأهداف الروسية في المنطقة العربية ومنها استعادة دور روسيا بالمنطقة والحفاظ على مصالحها الاقتصادية متمثلة في اتفاقاتها الاقتصادية مع حلفائها وخريطة وأسعار النفط في المنطقة والعالم، بالإضافة لفتح أسواق جديدة للسلاح الروسي والشركات الروسية العاملة في مجال النفط والطاقة وتكنولوجيا الفضاء والبنية التحتية، ذلك لما تمثله المنطقة العربية من سوق كبير قادر على استيعاب الواردات والشركات الروسية في جميع مجالاتها ويعد من أهم أهدافها أيضا الحفاظ على خطوط نقل الغاز إلى أوروبا دون استغلال وجود بديل عبر المنطقة العربية يؤدى للضغط عليها سياسياً واقتصاديا.

تعتبر أهداف روسيا الاتحادية الأمنية ليست ببعيدة عن تأمين مصالحها الاقتصادية بالمنطقة العربية وكذلك ترسيخ تواجدها العسكري في سوريا من خلال التواجد بقاعدة طرطوس البحرية وقاعدة حميميم الجوية وتحقيق هدف الوجود بالمياه الدافئة على البحر الأبيض المتوسط ومدى أهمية المنطقة العربية لتأمين مجال روسيا الحيوي من الإرهاب والعناصر المتطرفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

تنتهج روسيا الإتحادية مبدأ الشراكة والمصالح المتبادلة والبعد عن الاستغلال أو فرض القوة، وهو ما يختلف عن الصورة الذهنية بالمنطقة عن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتفق أيضاً مع وضع روسيا الحالي كدولة لازالت تحتاج لمصالح اقتصادية وشراكة لاستكمال نهجها واستعادة باقي قدراتها وسياساتها بالمنطقة العربية تعتمد على ركيزة أساسية وهي ملئ الفراغ بعد تراجع الدعم الأمريكي لبعض الدول العربية التي تعرضت في الآونة الاخيرة إلى ما يسمي بالربيع العربي.

ساهمت الحاجة الماسة وقناعة دول المنطقة وخاصة دول الخليج ومصر بأهمية وجود دور لروسيا بالمنطقة لمعادلة القوى الأخرى، المتمثلة في الجانب الأمريكي وذراعة العسكري حلف الناتو، فقدمت روسيا نفسها كبديل قوى للتسليح الغربي وأيضاً كشريك اقتصادي يسعى لمصالحه ولكنه حريص على تنمية قدرات ومصالح الدول التي يعمل بها، بالإضافة لكون روسيا شريك لا يفرض أي شروط أو إملاءات تخص الشؤون الداخلية للدول العربية خاصة الدول التي تأثرت بأحداث ما سمي بالربيع العربي والتدخلات والضغوط الغربية في هذا الشأن.

بدأت روسيا بالتحركات القوية في المنطقة وخلق حالة من فرض الأمر الواقع واستغلال حق النقض - الفيتو - بمجلس الأمن في تقويض المخططات الأمريكية بالمنطقة حيث قامت روسيا بمنع الولايات المتحدة وبعض حلفائها من استصدار أي قرارات من مجلس الأمن ضد النظام السوري واستمرت في دعم بعض دول المنطقة لمحاربة الإرهاب مستغلة العلاقات المتوترة بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية لتلعب دور البديل والحليف الإستراتيجي في المنطقة.

كان التدخل العسكري الروسي في سوريا بشكل مباشر سبباً في تغيير خريطة الصراع، وأصبحت التوجهات الروسية وتدخلها المباشر بسوريا من أهم المتغيرات التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الدولية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة حيث أثبتت روسيا قدرتها على توظيف كل قدراتها السياسية والاقتصادية والاعلامية والعسكرية ببراعة تامة وبما لا يدع مجالاً للشك أنها حليف قوي وقادر على حماية حلفائه ومصالحه في نفس الوقت، وكان لهذا التدخل الكثير من الآثار على المنطقة العربية.

إن التقدم الذي تحرزه السياسة الروسية بالمنطقة العربية، كان له العديد من الأثار على الأمن القومي العربي، فالوجود العسكري الروسي الدائم بسوريا زاد من وضع التواجد العسكري الغربي على الأراضي العربية سوءا بالإضافة إلى تعزيز تواجد عسكري إقليمي أيضاً على الأراضي العربية، وأثر بالسلب على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك التوازن بين الدول العربية ودول إقليمية أخرى لها أهدافها المتعارضة مع مصالح الدول العربية كإيران وتركيا.

لم يقتصر تأثير التدخل الروسي بالمنطقة العربية على التوازن الإستراتيجي والعسكري فقط بل امتد ليشمل تأثيراً سياسياً تمثل في ضعف القدرة السياسية للدول العربية وتراجع القضية الفلسطينية وكذلك كان هناك تأثير سلبي على الاقتصاد العربي من ارتفاع نفقات التسليح والذي صاحبه انخفاض لأسعار النفط، إلا أنه لم تكن كل المؤثرات سلبية، فكان هناك بعض الجوانب الإيجابية مثل التقليل من الهيمنة الأمريكية سياسياً وعسكرياً، وكذلك الدور الروسي الجديد في مشاريع تنموية ضخمة ومشاريع في مجال الطاقة النووية ومجال النفط والغاز.

تبقى الطموحات الروسية بأن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه، مرتبطا بشكل كبير بسياساتها الخارجية بالمنطقة العربية، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فحسب بل وتعظيم

مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

المصادر

[١.] أمجد جهاد عبد الله، ٢٠١١، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الروسية – الأمريكية، دار السهل اللبناني، بيروت.
[٢.] توفيق طنوس، ٢٠٠١، الحرب البلقانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
[٣.] جيمس يل، ٢٠٠٧، سياسة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
[٤.] حسين بوقارة، ٢٠١٢، السياسة الخارجية – دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر.
[٥.] حمد عبد الله الطحلاوي، ٢٠١٤، استعادة الدول، المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، القاهرة.
[٦.] سعود كابلي، ٢٠١٥، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية، دار البدر للنشر والتوزيع، السعودية.
[٧.] سيرفي لافروف، ٢٠١٦، المستقبل التاريخي لسياسة روسيا الخارجية، مجلة روسيا في السياسة العالمية، روسيا.
[٨.] عبد الحميد عاطف، ٢٠٠٩، استعادة روسيا لمكانة القطب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
[٩.] عبد الغني سلامة، ٢٠٠٨، السياسة الروسية، دار الاهرامات للنشر، القاهرة.
[١٠.] كاظم هاشم نعمة، ٢٠١٦، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
[١١.] لمى مضر الإمارة، ٢٠٠٩، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
[١٢.] معمر فيصل خولي، ٢٠١٤، العلاقات التركية الروسية، المركز العربي للدراسات، بيروت.
[١٣.] ممدوح أنيس فتحي، ١٩٩٨، الدور الجديد للقوى الكبرى في أسيا، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
[١٤.] ناصر زيدان، ٢٠١٣، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدار العربية للعلوم، بيروت.
[١٥.] نوسكن فيتالي، ٢٠١٨، العلاقات الروسية، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.
[١٦.] أسماء حسن الخولي، ٢٠١٧، المصالح الاقتصادية الروسية في إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد الثالث.
[١٧.] أيمن الدسوقي، ٢٠١٨، الدور الروسي في سوريا، مجلة رؤية تركية، العدد الثاني.
[١٨.] باسم راشد، ٢٠١٢، الجيوبوليتك الروسي، مجلة شؤون أوروبا، مركز لدراسات الاستراتيجية.
[١٩.] السيد أمين شلبي، ٢٠٠٩، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
[٢٠.] عبد العزيز مهدي، توجهات السياسة الخارجية الروسية، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣٥.
[٢١.] عبد الله زكريا محمد، ١٩٩٤، العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٩.
[٢٢.] علاء عبد الحفيظ، ٢٠١٥، تأثيرات الصمود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي، في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان.
[٢٣.] غانم محمد صالح، ١٩٩٠، السياسة السوفيتية في الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد الثامن، بغداد.
[٢٤.] محمد السيد سليم، ٢٠٠٧، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٠.
[٢٥.] محمد عبد الله يونس، ٢٠١٧، دوافع وتداعيات التدخلات الروسية – الإيرانية في أفغانستان، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد الثالث.
[٢٦.] نبيه الاصفهاني، ١٩٩٨، انطلاقه جديدة الدبلوماسية روسيا الاتحادية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١.
[٢٧.] نبيه الاصفهاني، ٢٠١٦، مستقبل التعاون الروسي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، القاهرة.
[٢٨.] نورهان الشيخ، ٢٠١٠، التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الابعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨.
[٢٩.] هدى عوض، ٢٠٠٧، اللغز الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، القاهرة.